مقترح الاتحاد للمساهمة في تسريع وتيرة الإصلاحات، وتنشيط بيئة الأعمال، وتحقيق أهداف رؤية الكويت 2035

الاتحاد يؤمن بأن نجاح أي برنامج اقتصادي أو مالي يعتمد على تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في تسريع وتيرة الإصلاحات، وتنشيط بيئة الأعمال، وتحقيق أهداف رؤية "الكويت 2035."

وانطلاقاً من هذا التوجه البنّاء، يسرنا أن نقدم جملة من المقترحات العملية (ملحق 1) التي نرى أنها تدعم الجهود المشتركة لترسيخ مكانة الكويت كمركز مالي واستثماري رائد في المنطقة.

كما يود الاتحاد إحاطة معاليكم علماً بالمقترحات الآتية والتي سبق تقديمها للجهات المعنية، سعياً للمساهمة في معالجة بعض التشريعات التي تؤثر على بيئة الأعمال:

- مقترح الاتحاد بشأن مشروع مرسوم تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة (ملحق 2)

اقتراح قصر تطبيق القانون على الجهات أو الشركات التي تساهم فيها الدولة أو أحد هيئاتها العامة بنسبة 30% من الأسهم المتداولة لشركة مدرجة في البورصة على الأقل، حيث تمثل النسبة المشار إليها نسبة المسيطر وفقاً لأحكام الائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

- تعريف وتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً (ملحق 3)

يتضمن مقترح الاتحاد إجراء بعض التعديلات على القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لمعالجة الإشكاليات التي تواجه الشركات، حيث أصبح معظم العملاء على درجة عالية من الخطورة بسبب تصنيفهم كعملاء معرضيين سياسياً، واقتراح إطار زمني محدد (3 سنوات كحد أقصى) لزوال صفة الشخص المعرض سياسياً.

وفي سياق آخر، واستجابةً لتوجيهات معاليكم الكريمة خلال اللقاء المشار إليه، يسعدنا أن نرفق لمعاليكم نسخة من الكتاب الذي سبق أن وجّهه الاتحاد إلى معالي وزير المالية السابق، مرفقاً به كذلك ملاحظات الاتحاد بشأن الاجتماع الذي عُقد مع ممثلي وزارة المالية والجهة الاستشارية الدولية للوزارة، والمتعلق بخطة عمل الحكومة للأعوام الأربع القادمة (ملحق 4).

(ملحق 1)

مقترحات اتحاد شركات الاستثمار لدعم بيئة الأعمال

تأتي هذه المقترحات انطلاقًا من دور **اتحاد شركات الاستثمار** كشريك استراتيجي في دعم توجهات وزارة المالية وبرنامج عمل الحكومة، وتعزيز بيئة الأعمال بما يحقق أهداف **رؤية الكويت 2035**.

المحاور والمقترحات التنفيذية

المجال	المقترح الرئيسي	القيمة المضافة
1. **سوق الدين المحلي**	تشكيل فريق عمل ثلاثي (المالية + هيئة الأسواق + UIC) لإطلاق أولى إصدارات السندات والصكوك الحكومية فور إقرار قانون الدين العام، مع وضع مؤشرات أداء واضحة للجدول الزمني والإصدار	تنويع مصادر التمويل، تسعير مرجعي محلي، تحفيز الطلب المؤسسي، رفع تصنيف الكويت السيادي من خلال أدوات مالية ناضجة
2. **التمويل المستدام**	إعداد إطار وطني للسندات والصكوك الخضراء بالتعاون بين المالية والبيئة وUIC، وإدماجه ضمن خطة التنمية المستدامة 2035 وأهداف التنمية(SDGs)	جذب مستثمرين جدد في مجالات الطاقة والبنية، دعم أهداف التنمية المستدامة، تعزيز صورة الكويت الإقليمية
3. **تطوير سوق المال والمشتقات**	تفعيل برنامج وطني للتوعية والتدريب بإشراف UIC بالتعاون مع CMAو KCCقبل إطلاق المشتقات، مع وضع معايير مهنية للمؤسسات المالية المشاركة	رفع الجاهزية الفنية، تقليل المخاطر النظامية، دعم بناء سوق مالي متطور وجاذب
4. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP)**	إنشاء منصة ربع سنوية (Deal Days) بالتعاون مع المالية ووحدة PPP، لعرض المشاريع الجديدة على المستثمرين المحليين والدوليين قبل الطرح، مع تحديد مؤشرات أداء واضحة للإغلاق المالي	تسريع الشراكات والمشاريع التنموية، تعظيم مشاركة القطاع الخاص كشريك حقيقي في التنمية

المجال	المقترح الرئيسي	القيمة المضافة
5. البيئة التشريعية والتنظيمية	مراجعة القوانين المؤثرة على بيئة الأعمال (قانون المنافسة، الإفلاس، الضرائب...) بالتعاون مع UIC لتحديد «النقاط العالقة» وتطوير حلول عملية لتحسين جاذبية الاستثمار	خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية، تمكين القطاع الخاص من النمو، جذب الاستثمارات الأجنبية
6. الخصخصة وتخصيص القطاعات	دراسة تحديد قطاعات محددة لطرحها أمام القطاع الخاص وفق جدول زمني واضح، بما يشمل الشراكة أو التخصيص الكامل لبعض المرافق الاقتصادية	زيادة الكفاءة التشغيلية، تخفيف العبء المالي على الدولة، تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي
7. مؤشرات الأداء والمتابعة	وضع مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لمبادرات خطة التنمية، بالتنسيق مع القطاع الخاص، وربطها بآليات متابعة ربع سنوية تشمل UIC كجهة استشارية	ضمان الانتقال من الخطط النظرية إلى التنفيذ العملي، تعزيز المساءلة والشفافية، بناء ثقة المستثمرين
8. تمكين الكفاءات الوطنية	رعاية وزارة المالية لمنصة التدريب الوطنية بقيادة UIC لتأهيل الكفاءات في مجالات ESG والحوكمة والتمويل الإسلامي	تمكين رأس المال البشري، دعم التنوع والابتكار، تطوير مخرجات التعليم بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل، وتحسين صورة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية

(ملحق 2)

ملاحظات اتحاد شركات الاستثمار لمعالي وزير العدل بشأن مشروع
مرسوم تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة

في إطار التعاون المستمر بين اتحاد شركات الاستثمار والجهات الرقابية والتشريعية، وحرصنا المشترك على تعزيز بيئة استثمارية قائمة على مبادئ الشفافية، والعدالة، والحوكمة الرشيدة، يتقدم الاتحاد ببعض الملاحظات المرتبطة بمرسوم تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، وذلك من جانب التأثير المحتمل لمشروع القانون المشار إليه أعلاه على بيئة الأعمال والاستثمار في دولة الكويت، وذلك وفقاً لما يلي بيانه.

أولاً – الموظف العام ومن في حكمه:

نصت أحكام المادة (3) من مرسوم تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة على الفئات التي تعد ضمن نطاق ("**الموظف العام**") والتي تنطبق عليها أحكام القانون المشار إليه أعلاه، حيث اشتملت تلك الفئات على:

أ. الموظفون والعمال في المصالح التابعة للحكومة او الموضوعة تحت اشرافها او رقابتها.
ب. اعضاء المجالس النيابية العامة او المحلية سواء أكانوا منتخبين او معينين.
ج. المحكمون والخبراء ووكلاء النيابة والمصفون والحراس القضائيون.
د. كل شخص مكلف بخدمة عامة.
o. **أعضاء مجالس ادارة ومديرو وموظفو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت.**

وعليه، فقد أضاف المشرع نصاً صريحاً في مشروع القانون ضمن الفقرة (هـ) من شأنه **التأثير على شركات القطاع الخاص** التي تتملك الحكومة أو/و هيئاتها حصصاً فيها أياً كانت قيمتها، سواء داخل الكويت أو خارجها، واعتبار أعضاء مجالس إدارة ومديري وموظفي تلك الشركات بحكم الموظف العام. وذلك وفقاً لما يلي:

1. **التعارض مع أحكام قانون الشركات:**
إن اعتبار أعضاء مجالس إدارة ومديري وموظفي شركات القطاع الخاص التي تتملك الحكومة أوهيئاتها حصصاً فيها أياً كانت قيمتها، بحكم الموظف العام، يشكل تعارضاً مع قانون 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، الذي نظم مسؤوليات هؤلاء الأعضاء والمديرين وحدد طبيعة المخالفات والعقوبات.

2. **التأثير على قرارات الادراج**
تقوم الهيئات المستقلة، كالهيئة العامة للاستثمار بممارسة أعمالها في الاستثمار والتخارج من أسهم الشركات المدرجة لدى بورصة الكويت وفق استراتيجية هدفها تحقيق الأرباح، مما يضع أعضاء مجالس إدارات وموظفي تلك الشركات المدرجة رهن القرار الاستثماري الحكومي. ففي

حال الشراء يصبحون موظفين عامين، وفي قرار التخارج ترجع مراكزهم إلى موظفي قطاع خاص.

وحيث أن نطاق القانون المذكور يشمل الشركات التي تساهم فيها الدولة وهيئاتها داخل الكويت وخارجها، فإن ما سبق لا ينطبق على الشركات الكويتية فقط ، بل يمتد إلى الشركات الأجنبية المدرجة التي تتملك فيها الحكومة أو هيئاتها المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر. الأمر الذي سيؤدي إلى قيام تلك الشركات بإعادة النظر في استمرارية إدراجها في بورصة الكويت، وإحجام بعضها عن قرار الادارج، لتجاوز وتفادي القيود التنظيمية الجديدة عليها، على الرغم من التوجه لإنشاء أسواق مالية للمشاريع المتوسطة والصغيرة للارتقاء بالسوق رأس المال الكويتي، الأمر الذي سيترتب عليه ضرر جسيم على الاقتصاد الوطني والمساهمين.

3. **انسحاب المستثمر الأجنبي من بيئة الأعمال الكويتية**

تستثمر العديد من الشركات الأجنبية في الشركات المحلية المدرجة في بورصة الكويت، وقد يكون لتلك الشركات الأجنبية ممثلون في مجالس إدارات الشركات المدرجة المستثمر بها. وعليه، فإن قيام الهيئات المستقلة، بالاستثمار في أسهم الشركات المدرجة ببورصة الكويت، سيجعل أعضاء مجالس الإدارة الممثلين للشركات الأجنبية في حكم الموظف العام. أمر الذي يترتب عليه انسحاب المستثمر الأجنبي من بيئة الأعمال في السوق الكويتي تجنباً للعقبات الإدارية والعقوبات الجزائية.

4. **خلق نزاع قضائي دولي**

إن اعتبار أعضاء مجالس إدارة ومديري وموظفي الشركات الأجنبية التي يتملك بها الصندوق السيادي الكويتي ملكيات أياً كانت قيمتها بحكم الموظف العام ووضعهم تحت طائلة قانون حماية الأموال الكويتي بتلك الصفة، قد تثير محاذيراً لدى تلك الشركات، مما يجعلها تلك الصناديق والهيئات الحكومية مستثمراً غير مرحباً به، بالإضافة إلى خلق نزاع قضائي بين قوانين دولة الكويت والدول الأخرى المستثمر في شركاتها، وإثارة إشكالات في التكييف القانوني والتعارض مع قوانين الدول المضيفة، وإضعاف جاذبية الاستثمار المشترك.

5. **التأثير على استقلالية القطاع الخاص**

إن اعتبار أعضاء مجالس إدارة ومديري وموظفي شركات القطاع الخاص التي تتملك الحكومة وهيئاتها ملكيات أياً كانت قيمتها، بحكم الموظف العام، قد يفتح الباب لإخضاع شريحة ضخمة من موظفي القطاع الخاص للمساءلة الجنائية على أساس قوانين المال العام. وبذلك تختلط الحدود بين ما هو رقابي تنظيمي (كالمتابعة التي تقوم بها هيئات مثل بنك الكويت المركزي أو هيئة أسواق المال) وبين ما هو صفة وظيفية عامة، ما قد يثير إشكالات عملية في إنفاذ القانون، وعزوف القطاع الخاص عن الانخراط في شراكات مع الدولة.

ثانياً – توصيات اتحاد شركات الاستثمار:

حرصًا منا دعم استقرار القطاع الاستثماري، نقترح قصر تطبيق القانون على الجهات أو الشركات التي تساهم فيها **الدولة أو أحد هيئاتها العامة بنسبة 30% من الأسهم المتداولة لشركة مدرجة في**

البورصة على الأقل، حيث تمثل النسبة المشار إليها نسبة المسيطر وفقاً لأحكام الائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

الملخص التنفيذي

مشروع مرسوم تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة

م.	التأثير المحتمل	التفاصيل	المقترحات
1.	التعارض مع أحكام قانون الشركات	❑ وصف أعضاء مجالس الإدارة والمديرين والموظفين بحكم الموظف العام يتعارض مع قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 الذي حدد مسؤولياتهم وعقوباتهم.	قصر تطبيق القانون على الجهات أو الشركات التي تساهم فيه الدولة أو أحد هيئاتها العامة بنسبة 30% من الأسهم المتداولة لشركة مدرجة في البورصة على الأقل، حيث تمثل النسبة المشار إليها نسبة المسيطر.
2.	التأثير على قرارات الادراج	❑ تقلب صفة أعضاء المجالس بين موظفي عام وخاص وفق قرارات الاستثمار أو التخارج الحكومي. ❑ عزوف بعض الشركات عن الإدراج أو انسحاب أخرى من بورصة الكويت، مما يضر بالاقتصاد الوطني والمساهمين.	
3.	انسحاب المستثمر الأجنبي من بيئة الأعمال الكويتية	❑ الممثلون الأجانب في مجالس إدارات الشركات المحلية يصبحون بحكم "الموظف العام". ❑ دفع المستثمر الأجنبي للانسحاب لتجنب التعقيدات الإدارية والعقوبات الجزائية.	
4.	خلق نزاع قضائي دولي	❑ إخضاع موظفي الشركات الأجنبية لقانون حماية الأموال العامة الكويتي قد يتعارض مع قوانين الدول الأخرى. ❑ يثير نزاعات قضائية ويضعف جاذبية الاستثمار المشترك.	

م.	التأثير المحتمل	التفاصيل	المقترحات
5.	التأثير على استقلالية القطاع الخاص	❑ إخضاع موظفي القطاع الخاص لمساءلة جنائية على أساس قانون المال العام. ❑ الخلط بين الدور الرقابي والصفة الوظيفية العامة. ❑ عزوف القطاع الخاص عن الدخول في شراكات مع الدولة.	

(ملحق 3)

مقترح اتحاد شركات الاستثمار إلى معالي وزير التجارة والصناعة

بشأن إجراء بعض التعديلات على القانون رقم 106 لسنة 2013

في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعديل تعريف الشخص المعرض سياسياً

أسفر الواقع العملي من مشاكلات وتعقيدات في تطبيق هذا التعريف، بالنظر لكون الألفاظ الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون بشأن التعريف هي عبارات عامة غير محددة، وتعطي مساحة واسعة من التفسير والاجتهاد للجهات الرقابية والمخاطبين بأحكامها بسبب الاختلاف حول مفهومها وتأويلها، فضلاً عن الإرهاق الذي سببته أحكامها بحيث أصبح معظم العملاء على درجة عالية من الخطورة بسبب تصنفيهم كعملاء معرضيين سياسيا، وقد ترون أهمية اتخاذ ما يلزم من جانب دولة الكويت للتوافق والمطابقة مع أفضل الممارسات العالمية والإقليمية بالمنطقة، والتي تحقق التوازن بين غايات ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبين انسيابية الأعمال الاستثمارية للأشخاص المرخص لهم وعملائهم، وأخذاً بالمبادئ المعمول بها لدى هيئة مكافحة الفساد بشأن الأشخاص الملتزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية ومواعيد تحديثها، لذا فأننا نقترح إجراء تعديل على تعريف الشخص المعرض سياسيا الوارد بأحكام اللائحة التنفيذية وحذف بعض الفئات منه مع إضافة تعريفات أخرى على النحو التالي:

التعديل المقترح

تعريف "الشخص المعرض سياسيا":

"(أ) هو أي شخص طبيعي، سواء كان عميلاً أو مستفيداً فعلياً، أو كلت إليه في السابق ولمدة أقصاها 3 سنوات من تاريخ آخر منصب تولاه أو يتولى حالياً مهام عامة عليا في دولة الكويت أو دولة أجنبية. ويشمل هذا التعريف رؤساء الدول أو الحكومات، كبار السياسيين، أو المسؤولين الحكوميين، أو القضائيين، أو العسكريين، كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات التي تملكها الدولة أو إحدى الجهات الحكومية بصورة مباشرة بنسبة لا تقل عن 25% من رأس المال، ~~والمسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية~~.

(ب) أي شخص أوكلت إليه حالياً أو في السابق – ولمدة أقصاها 3 سنوات من تاريخ آخر منصب تولاه – مناصب إدارية عليا في منظمة دولية، مثل المدراء ونواب المدراء وأعضاء مجلس الإدارة. ويتضمن هذا المصطلح كذلك أفراد العائلة حتى الدرجة الأولى ~~الثانية أو الشركاء المقربين~~".

التعاريف الإضافية المقترحة

نقترح كذلك إضافة التعاريف التالية للعبارات الواردة ضمن تعريف الشخص المعرض سياسيا، وذلك لعدم وجود تعريفات مقابلة لها في القوانين واللوائح ذات الصلة، وتسهيلاً لعمل الجهات المعنية بالتنفيذ:

المستفيد الفعلي: هو كل شخص طبيعي يمتلك سيطرة نهائية بحد أدنى 25% من أسهم أو حصص رأس المال والتي لها حق التصويت في الجمعيات العمومية للكيانات الاعتبارية. أو يمتلك بطريق غير مباشر لنسبة قدرها 50% فأكثر من الأسهم أو الحصص المكونة لرأس مال الكيانات الاعتبارية والتي لها حق التصويت، وتشمل الملكية غير المباشرة ملكية الشخص ومن في ولايته و/أو خاضعين لوصايته و/أو ملكيته عن طريق أحد الأشخاص المرخص لهم.

كبار السياسيين: يقصد به الوزراء ومن يشغل وظيفة تنفيذية بدرجة وزير كوكلاء الوزراء ومن في حكمهم.

المسئولين الحكوميين: ويشمل رئيس وأعضاء مجلس الأمة، ورئيس وأعضاء المجلس البلدي، ورئيس وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية ويصدر قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء بتشكيلها أو بتعيين أعضائها، رئيس جهاز المراقبين الماليين ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين، الرئيس ونائب الرئيس والوكلاء والمدراء والموظفيين الفنيين بديوان المحاسبة، فضلا عن رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء والأمين العام والأمناء المساعدين والمدراء والموظفين الفنيين بالهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومن يتقرر إضافتهم بموجب قرارات منفصلة.

المسئولين القضائيين: يقصد بهم رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع، والمدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية.

المسئولين العسكريين: يقصد بهم رئيس وأعضاء هيئة الأركان العامة للجيش الكويتي.

أسس التعديل المقترح

يستند التعديل المقترح على: –

- المبادئ المعمول بها لدى هيئة مكافحة الفساد بشأن الأشخاص الملتزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية ومواعيد تحديثها، والتي حددتها بمدة أقصاها 3 سنوات من تاريخ آخر منصب تولاه.
- تعميم رقم (05) لسنة 2023 الصادر عن هيئة أسواق المال والذي يحدد نسبة السيطرة النهائية للمستفيد الفعلي بحد أدنى 25%.

مبررات الحذف

- **المسؤولين البارزين في الأحزاب السياسية:**

من المعلوم أن دولة الكويت لا يوجد بها أحزاب سياسية، وأن الدستور الكويتي والقوانين واللوائح والقرارات لم تنظم عمل الأحزاب السياسية، لذا فقد يكون من الأنسب عدم وجود هذا المصطلح، فضلاً عن أن مصطلح المسؤولين البارزين غير محدد بمنصب أو درجة داخل الحزب السياسي.

- **الشركاء المقربين:**

قد ترون أن هذا المصطلح يدل على معنى واسع يصعب معه للمخاطبين بالتنفيذ معرفة حدود وضوابط ونسب الشراكة التي من شأنها التعرف على هؤلاء الشركاء، وما هي نوعية هذه الشراكة، وكذلك الأمر لكلمة المقربين وعن أي درجة قرب؟ وكيفية ومعيار احتسابها؟ نقترح ان نزيلهما لعدم التمكن من تحديد هؤلاء الأشخاص بشكل عادل وفعال.

- **الدرجة الثانية:**

نقترح تحديد أسرة الشخص المعرض سياسيا بأقاربه من الدرجة الأولى فقط. حيث إنه من غير العادل أن يتحمل أخ او حفيد هذا الشخص الى مراجعة مكثفة وتصنيف مرتفع المخاطر بسبب تعيين سياسي لا يد له فيه.

(ملحق 4)

ملاحظات اتحاد شركات الاستثمار
على اللقاء الذي عُقد مع ممثلي وزارة المالية والجهة الاستشارية الدولية

استضاف اتحاد شركات الاستثمار ممثلين عن وزارة المالية في لقاء حضره ممثلون عن وزارة المالية والجهة الاستشارية الدولية للوزارة، فيما حضر من جانب الاتحاد رئيس مجلس الإدارة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، وعُقد اللقاء يوم الإثنين الموافق 11 ديسمبر 2024 في تمام الساعة 01:30 بعد الظهر في مقر الاتحاد.

وهدف اللقاء إلى عرض خطة عمل الحكومة للأربع سنوات القادمة، واستطلاع رؤى وملاحظات وتوصيات الاتحاد في هذا الشأن.

وقد جرى خلال اللقاء التطرق إلى أن الخطة الاستراتيجية للأعوام الأربع القادمة تستند إلى رؤية الكويت 2035، الهادفة إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري رائد في المنطقة، وتقوم هذه الخطة على ثماني أولويات رئيسية، تتفرع عنها مائة مبادرة تنفذها خمس وأربعون جهة حكومية، مع التأكيد على أهمية التعاون الفاعل مع القطاع الخاص.

كما تم التأكيد على أن الهدف المحوري للخطة يتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وفقاً للمعايير المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ولا سيما تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ويشمل هيكل الخطة في جوهره السعي إلى ما يلي:

- تحقيق نمو شامل ومستدام
- تنويع وتطوير الاقتصاد
- الارتقاء بالموارد البشرية
- رفع مستوى الخدمات الاجتماعية
- توطين التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الابتكار
- تعزيز مكانة الكويت من الناحية الثقافية والاقتصادية

وفي هذا السياق، قدّم ممثلو الاتحاد عدداً من الملاحظات على النحو الآتي:

- التأكيد على ضرورة وجود مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لضمان التنفيذ الفعلي للأهداف، بما يتجاوز الالتزام النظري، ويحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.
- التأكيد على أهمية تخصيص بعض القطاعات كخيار اقتصادي في المشاريع الجديدة.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- أهمية النظر في القوانين والتشريعات التي تؤثر على بيئة الأعمال، والسعي لإيجاد بيئة جاذبة لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.